مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 11 / العـدد: 02 (2023)، ص: 1335-1356

# مشكلة تطبيق الحكم الراشد في الجزائر

# The problem of applying good governance in Algeria

د. جنوحات حسين[1]

[1]المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2023/05/27 تاريخ القبول: 2023/06/21 تاريخ النشر: 2023/10/06

**ملخص**: تبحث هذه الدراسة في مشكلة تطبيق الحكم الراشد في الجزائر، لما لها من أهمية قصوى بالنسبة للمواطن والدولة، إذ لا يمكن القيام بتنمية حقيقية وشاملة ومتوازنة بدون تطبيق الأسس والمبادئ التي يستند عليها الحكم الراشد، باعتباره يهدف إلى تحقيق أربعة أبعاد رئيسية وهي: البعد السياسي والمتمثل في إعطاء الشرعية للسلطات الحاكمة، والبعد الاقتصادي الذي يمكِّن من تحقيق الرشادة الاقتصادية، والبعد الاجتماعي والذي يسعى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، والبعد الإداري بأداء وظائفه الإدارية بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ومحاربة الفساد بكل أنواعه.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم الراشد – الشرعية – الشفافية - الفساد

**Abstract**: This study examines the problem of implementing good governance in Algeria, which is extremely important for both citizens and the state, without applying the foundations and principals of good governance, Good governance, it is impossible to achieve true comprehensive and balanced development. Good governance aims to achieve four main dimensions: the political dimension, which involves legitimizing the ruling authorities the economic dimension, which can help achieve economic prosperity, the social dimension which sells to improve the social conditions of citizens, and the administrative dimension, which involves affectively performing administrative

functions in a transparent manner and computing corruption in all its forms.

**مقدمة:**

لقد أثبتت معظم أساليب الحكم فشلها وعجزها في إدارة وتسيير شؤون الدولة والمجتمع، سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي، الأمر الذي جعل هذه المسألة محل اهتمام المفكرين، للبحث عن طرق ونماذج تستطيع بها الدول أن تحقيق الاستخدام والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة. الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح الحكم الراشد والذي عرف استخداما واسعا من طرف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية حيث أصبح شرطا أساسيا وجوهريا للنهوض بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت يعتبر أداة فعالة لمواجهة مختلف التحديات الناجمة عن العولمة.

فالدول تواجه في الوقت الراهن العديد من التحديات، خاصة مع تداخل المتغيرات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والتكنولوجية وتسارعها في بيئة إقليمية ودولية شديدة التشابك والتعقيد، بالإضافة إلى المعطيات الجديدة التي أفرزتها حركية العولمة والتي أصبحت تضغط على القادة السياسيين أكثر من أي وقت مضى من أجل إجراء تغييرات أساسية على أدوار وأساليب وطرق إدارتهم للحكم، ووضع سياسات ناجحة وقرارات فعالة ويشارك في صناعتها المجتمع المدني والقطاع العام والخاص، والجزائر من بين الدول التي بدأت في تطبيق مبادئ الحكم الراشد ضمن مختلف سياستين الداخلية أو الخارجية، وذلك لما له آثار حسية على إدارة شؤون البلاد والعباد.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الحكم الراشد ظاهرة قديمة، إلا أن تصاعدها المطرد في السنوات الأخيرة؛ وخاصة مع انهيار نظام الحكم الاشتراكي، وتفرد نظام الحكم الليبرالي وسيادته، ومن ثم تحكمه في توجيه الاقتصاد العالمي؛ تحت شعار العولمة، حيث جعلها تتحول من ظاهرة إلى مشكلة عويصة، تتطلب ليس

فقط تضافر الجهود الدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها، بل جهود أكثر على المستوى الداخلي للدولة، وذلك من خلال تعاون وتنسيق كل قطاعاتها، ولا يكون ذلك إلا بعد دراستها وفهم أسبابها وإيجاد مقاربات جديدة لمعالجتها، بعيدا عن الأساليب والطرق التقليدية.

لقد أصبح التزايد الكبير لملفات الفساد الاقتصادي والسياسي في الجزائر؛ خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2019، بشكل خطرا كبيرا ليس فقط على الاقتصاد الوطني بل على بنية المجتمع الجزائري واستقراره وأمنه القومي، نظرا لانعكاسات أثاره السلبية الكبيرة على مناخ الاستثمار، وعلى تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية بالإضافة إلى أنها تساهم في تحويل العملة الأجنبية إلى الخارج. كل هذه الظواهر المترابطة يصاحبها انتشار البطالة والجريمة بأنواعها وفساد الأخلاق وغياب الأساليب الإدارية السليمة، وفي نفس الوقت فرضت نفسها على واقع المجتمع الجزائري وتهدد أسلوب معيشته واستقرار نظامه السياسي في العمق، مما يتطلب إيجاد حلول عاجلة وجذرية لها، ولا تكون إلا باتباع تطبيق أسلوب الحكم الراشد.

ولدراسة الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

**الإشكالية:**

- كيف يمكن تطبيق أسس الحكم الراشد في الجزائر؟

**الفرضية:**

- التعاون الجماعي الفعّال بين القطاعين العام والخاص، مع التأكيد على ضرورة وجود مجتمع مدني قوي، باعتباره شرطا لا غنى عنه، لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأمن الشامل.

ولدراسة هذا الموضوع وتحليله سنتناول المحاور التالية:

**أولا**: الإطار النظري - المفاهيمي لموضوع الحكم الراشد

**ثانيا**: واقع تجسيد الحكم الراشد وممارسته في الجزائر

**ثالثا** :عقبات تطبيق الحكم الراشد وآفاقه في الجزائر.

**أولا: الإطار النظري – المفاهيمي للحكم الراشد:**

**I- مفهوم الحكم الراشد وأبعاده:** قبل التطرق لمفهوم الحكم الراشد وأبعاده، يجب التوقف عند الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ميلاد المفهوم وتطوره، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

**أ- الأسباب السياسية:**

- التطور التكنولوجي الهائل، الحاصل في مجال الإنترنيت والفضائيات عموما، والذي أدّى إلى زيادة التفاعل بين مختلف الشبكات على المستوى الدولي، والوطني بطبيعة الحال، وسهولة الحصول على المعلومات.

- انتشار قيم الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، والحريات الفردية والجماعية وحرية التعبير والمساواة بين الجنسين.

- ضعف الجهاز الإداري أمام تضخم سلطة الجهاز البيروقراطي، مع عدم مسايرته للتطورات الحاصلة في العالم، لتلبية الاحتياجات الضرورية للأفراد، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام الأساليب الحديثة للإدارة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

- غياب المشاركة الشعبية في الحكم، وعرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية التي تقوم على أساس المشاركة الشعبية الواسعة والفعّالة، من خلال الانتخابات التمثيلية النزيهة، والتداول السلمي على السلطة.

- فشل أغلبية عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية؛ ومن بينها الجزائر بطبيعة الحال، وذلك يعود إلى اعتماد أساليب الإدارة التسلطية، القائمة على الزبونية والقبلية في إدارة الشأن العام وخدمة المجتمع والدولة.

- غياب دور القطاع الخاص في المشاركة في إدارة وتسيير الخدمات العامة وترشيد الحكم، باعتباره جزءً أساسيا في مكونات الحكم الراشد.

**ب - الأسباب الاقتصادية:**

- عجز الدولة عن تلبية احتياجات الأفراد نتيجة للأزمات المالية المتعددة، التي عرفتها الدول النامية، مما أضطرها إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية لتطوير مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

– تفعيل دور الدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، حتى تصبح قادرة على ممارسة وظائفها على المستوى الداخلي والخارجي، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الدولية وتأثيراتها على قضايا السياسة العامة-9 p 2003 salit ) 10)

– التقدم التكنولوجي الهائل، الذي أدى إلى تحقيق عالمية السوق، مما يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية محكمة تعظم الاستفادة من قوى السوق، وهذا لا يكون إلا بإشراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث يلعب القطاع الخاص دور أساسي في عملية التنمية من خلال ارتفاع نسبة الاستثمارات الخاصة بإجمالي الاستثمار، وأصبح يعتبر كشريك وليس كخصم.

**ج- الأسباب الاجتماعية والمجتمعية:**

– تعاني أغلب الدول النامية من ظاهرة البطالة، ومن صعوبة وجود الحلول للتخفيف من حدتها، خاصة في ظل عمليات الخوصصة للشركات والمؤسسات وما نجم عنها من تسريح الآلاف من العمال.

– زيادة مظاهر الفقر وسوء التغذية والانتشار الواسع لأمراض نقص المناعة، وعودة ظهور الأمراض الوبائية المعدية كان له الأثر الكبير على ضعف مستوى التنمية البشرية وتفشي ظاهرة الأمية خاصة في الوسط النسوي.

**1-مفهوم الحكم الراشد:**

لقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، كما تم توظيفه في القرن الخامس عشر في الأدبيات السياسية؛ وذلك من قبل شارل دوليان، الذي قصد به إدارة وفن الحكم، لينتشر استعماله بعد ذلك على نطاق واسع، معبرا عن تكاليف التسيير ( charge de gourvernance) عام 1679.

ومفهوم Gouvernance مشتق من مفهوم (gouvernail). أما باللغة الإنجليزية فتعني تقنيات تنظيم المنشآت وحسن إدارتها، ثم انتقل هذا المصطلح فيما بعد إلى الشؤون العامة، وفي أواسط السبعينات من القرن الماضي استخدمت كلمة (good gouvernance) للتعبير عن أداة التسيير الاجتماعي والسياسي، وذلك إلى غاية إدخاله في تقرير اللجنة الثلاثية، التابعة للأمم المتحدة في ماي 1975.

**تعريف برنامج الأمم المتحدة:**

برنامج الأمم المتحدة يقدم تعريفا للحكم الراشد على أنه: ممارسة السلطة الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وهو يتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن اهتماماتهم ويمارسون حقوقهم المشروعة ويقومون بأداء واجباتهم، ويتوسطون لتسوية خلافاتهم.

هذا التعريف يتضمن ثلاثة أوجه للحكم وتتمثل في:

الحكم الاقتصادي Economic Governance ويتعلق بعمليات صنع القرارات التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها مع الاقتصاديات الأخرى، إضافة إلى القضايا المرتبطة بالعدالة ونوعية الحياة.

الحكم السياسي Political Governance ويخص عمليات صنع القرارات التي تؤثر على الأنشطة السياسية وصياغتها.

الحكم الإداري Administration governance ويتضمن أنظمة تنفيذ السياسات( غربي 2011 ص 06) فالحكم الراشد أصبح يعني به الإدارة الرشيدة والتي تمثل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتضمن عناصر الحكم الراشد القيم الآتية: سيادة حكم القانون، الشفافية، المساواة، الفعالية والكفاءة والرؤية الاستراتيجية

**أ- المقاربة النظرية لمفهوم الحكم الراشد:** إن مفهوم الحكم الراشد تعددت واختلفت الآراء حوله وذلك راجع بالأساس إلى اختلاف ميادين البحث العلمية وتباين المنطلقات الفكرية للباحثين والدارسين، وتحاول رصد أهم التعاريف المقدمة من طرف المفكرين في هذا المجال:

– يقدم الكاتب F.X.MARIEN تعريفا للحكم الراشد على أنه يمثل إشكالية "فعالية ونجاعة التدخل العمومي والانتقال من المركزية إلى اللامركزية، ومن الدولة المتدخلة إلى دولة الضبط، وتسيير المرفق العام إلى التسيير على أساس مبادئ السوق، ومن السلطة العمومية إلى الفاعلين العموميين الخواص.( بن عبد العزيز ص 06)

ويقرن أستاذ الحقوق عمار عوابدي الحكم الراشد بـ: "الحكم الديمقراطي القائم على أسس ومبادئ دولة القانون والحقوق، وبالرشادة والكفاءة في قيادة المجتمع، وتسيير دواليب ومؤسسات الدولة، والمرتبط بوجود رضى عام وطني ودولي على إيجابيات الأداء العام للحكم والإدارة وتفاعل وتجاوب حركة المواطنة الصالحة معه.( بركات 20180ص18)

يمكن القول، من خلال التعريفات السابقة: أن الحكم الراشد وفي شقه السياسي تحديدا هو الحكم الذي تقوم به القيادة السياسية المنتخبة والتي تعمل

على تطوير المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها لبلوغ الحكم الراشد وهي:

– البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

– البعدان الاقتصادي والاجتماعي المتعلقان بطبيعة بنية المجتمع المدني ودرجة استقلاليته عن الدولة، وبطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرهما على مستوى معيشة الأفراد وفي الأخير طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

**2**-البعد التقني: بمدى كفاءة القائمين على عمل الإدارة العامة، وبعملية اختيار القائمين على السلطة واستبدالهم (البعد السياسي)، قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الاقتصادي) واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم (البعد المؤسساتي).( البنك الدولي2007 ) **مؤسسات الحكم الراشد:**

يتكون الحكم الراشد من ثلاثة مؤسسات رئيسية، مترابطة فيما بينها ارتباطا وثيقا، وهي:

أ- الدولة: والمحددة أساسا في: مجموع الإدارات والمؤسسات المهنية، المتعلقة بصفة خاصة بالتنظيم والإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه المؤسسات عادة في السلطة التشريعية، السلطة القضائية والسلطة التنفيذية.( عزي 2005 ص 17)

ب- مؤسسات القطاع الخاص: يشمل القطاع الخاص في النظام الاقتصادي المختلط، الجزء غير الخاضع للقطاع العام، حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة، المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها، صغيرة، متوسطة و/أو كبيرة.

ج- المجتمع المدني: يتميز مجال الحياة الاجتماعية المنظمة بالتطوع والعمل الذاتي والاستقلالية عن الحكومة، وهو يخضع لمجموعة من القوانين والقواعد المشتركة.( لازيديايموند 2005 ص 28)

**3-معايير الحكم الراشد:** لقد تم وضع ست معايير للحكم الراشد من طرف خبراء المعهد التابع للبنك الدولي، تحت إشراف دانيال كوفيان، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، الاقتصادية والمؤسساتية، وهي:

– الصوت والمساءلة: وتكمن أهمية هذا المعيار في حدود وظيفته، المتمثلة في التأكد من توفر الحريات السياسية والمدنية؛ الفردية والجماعية؛ أي، حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام، ومدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخابات حكوماتهم ديموقراطيا.

– الاستقرار السياسي وغياب العنف (الإرهاب): يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف، بما في ذلك وسائل الإرهاب.

– فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات.

– نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه المؤسسات والشركات.

**4-قياس الحكم الراشد:** تعتبر عملية قياس الحكم الراشد صعبة ومعقدة، إلا أن دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشر لقياسه وأطلقوا عليه اسم (مؤشر النوعية المؤسساتية (Institutional indicator of quality) (IQI) ولحساب هذا المؤشر يؤخذ المتوسط الحسابي للأشكال الستة لمؤشرات الحكم، وقيمته

تتراوح بين (2,5 - ، 2,5+)، ومن الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم.

- **خصائص الحكم الراشد:** تختلف خصائص الحكم الراشد تبعا للتعريفات التي تضعها الهيئات وكذلك الأهداف التي تريد تحقيقها هذه الهيئات عبر تطبيق الحكم الراشد، وفي هذا السياق سنورد خصائص الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنه جامع لكافة الخصائص المذكورة سواء من الهيئات أو المفكرين وتتمثل فيما يلي:

– المشاركةParticipation: تمنح الحق للجميع سواء الرجل أو المرأة لإبداء الرأي، والمساهمة في صنع القرارات من خلال المجالس المنتخبة أو بصفة مباشرة.

– حكم القانون Rule of law: ضرورة احترام القانون والموضوع لسيادته من طرف الجميع.

– الشفافيةTransparency: ضرورة فتح لفحص الأفعال والقرارات من قبل إدارات معروفة بالبرلمان، المجتمع المدني، وإحياء المؤسسات الخارجية كالمنظمات الدولية التي تلعب دور الرقابة.

– الاستجابة Responsiveness: تعمل جميع أجهزة الدولة على الاستجابة وتلبية كل المطالب لجميع الأطراف المعنية وخاصة منها الفئات الفقيرة والمهمشة، وترتبط الإجابة على درجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين مختلف الهياكل والأجهزة في الدولة.

– العدالة والمساواة Equity: ضرورة توفر التكافؤ بين جميع الناس سواء رجال أو نساء، خاصة تكافؤ الفرص من أجل تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق ترقيتهم الاجتماعية.

– الكفاءة والفعالية Effectiveness and Eddiciency : ضرورة التزام المؤسسات عند إعداد وتنفيذ مشاريعها أن تحقق نتائج جيدة وتتلاءم مع احتياجات المواطنين وتلبيها.

– المساءلةAccountability: يخضعون صناع القرار؛ سواء في الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني، إلى المساءلة والتي تختلف حسب المؤسسات وحسب مصدر القرار إن كان داخلي أو خارجي.

– الرؤية الإستراتيجية: strategic vision: عند تطبيق الحكم الراشد، يجب أن تكون لصناع القرار والنفاذة والشعب نظرة بعيدة المدى وأفاقا واسعة.( بن عيسى 2013 ص 203-204)

**I- بعض واقع تطبيقات الحكم الراشد في الجزائر:** إن أغلب الدراسات التي قام بها المختصون في تناولهم الحكم الراشد في الجزائر، تركز على مؤشرات في غاية من الأهمية وتتمثل أساسا في مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف، ومؤشر نوعية الأطر التنظيمية، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر الرأي والمساءلة، ومؤشر مراقبة الفساد. وفي هذا الإطار أصدر البنك الدولي، بالتنسيق مع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا تحت عنوان "إدارة الحكم" والذي يتضمن المؤشرات العالمية لإدارة الحكم للفترة 1996-2006 والجدير بالذكر أن هذا التقرير يشير إلى أن الجزائر وبعضا من الدول الإفريقية تسير بخطى سريعة على طريق تحسين إدارة الحكم ومكافحة الفساد، من أجل تحقيق النمو والحد من الفقر.( kourmann et Edouardadulifol) 2007

لكن يجب القول: إن مختلف المعلومات الواردة في هذا التقرير، لا يمكن الاعتماد عليها مائة بالمائة، على اعتبارها أنها مقدمة من طرف مصدر واحد، أي من الحكومة.

والجدير بالذكر هنا، أنه قد تم وضع دليل لقياس مؤشرات الحكم الراشد في الدول، والذي ينقسم إلى خمس مستويات، حسب نسب مئوية تتراوح ما بين (0% - 100%). حيث نجد أنه كلما ارتفعت النسبة المئوية كلما دل ذلك على أن الدولة تتمتع بحكم راشد جيد أو ممتاز، وهي المستويات الآتية: المستوى الأولى، أعلى من 75% – ويعني ضع ممتاز، المستوى الثاني: أعلى من50%– ويعني ضع جيد، المستوى الثالث أعلى من25%– ويعني ضع متوسط، المستوى الرابع أعلى من10%– ويعني ضع ضعيف، المستوى الخامس أقل من10%– ويعني ضع ضعيف جدا وهذا ما سنحاول استعراضه من خلال مؤشرات الحكم الراشد المطبق في الجزائر، بالنسبة للفترة الممتدة من 1996 إلى 2005، تبعا للدراسة التي قام بها خبراء البنك الدولي. (أزرول 2016 ص 185-186)

– مؤشر إبداء الرأي والمساءلة: يوجد هذا المؤشر في وضع ضعيف نتيجة حصوله على نسبة أقل من 25%.

– مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف، يظهر في حالة وضع ضعيف جدا، لتسجيله نسبة أقل من 10% خلال سنوات 1996-2003، لكنه تحسن فيما بعد وانتقل إلى مستوى ضعيف نظرا لحصوله على نسبة أعلى من 10%.

– مؤشر فعالية الحكومة: هذا المؤشر يوجد في أحسن حال من المؤشرين السابقين باحتلاله وضع متوسط أعلى من 25%، بينما صنف في وضع ضعيف في سنة 2000، بتسجيله نسبة أقل من 10%.

– مؤشر نوعية الأطر التنظيمية، سجل هذا المؤشر نسبة أقل من 10% خلال الفترة 1996-2000، ولذلك صنف في وضع ضعيف، إلا أنه تحسن في السنوات 2003-2005، حيث انتقل إلى مستوى متوسط، نتيجة حصول على أعلى من 25%.

– مؤشر سيادة القانون، يوجد هذا المؤشر في وضع متوسط خلال الفترة 1996-2005، بحصوله على نسبة أعلى من 25%، ما عدا سنة 2000، حين عرف فيها انخفاضا إلى مستوى ضعيف بتسجيله نسبة أعلى من 10%.

– مؤشر الفساد: عرف هذا المؤشر مستوى متوسط خلال الفترة 1996-2005، نتيجة تسجيله نسبة أعلى من 25%. وهكذا، يتضح أن مستوى جميع المؤشرات المطبقة في الجزائر لا ترقى إلى نسبة 50%.

**مؤشر فعالية الحكومة:** إن الهدف من دراسة مؤشر فعالية الحكومة هو التعرف على مدى قدرة الجهاز التنفيذي في تلبية المهام المتعلقة بتقديم الخدمات الإدارية وتلبية الحاجات العامة للمواطنين، خاصة المرتبطة بمؤشرات التنمية البشرية، والوضعية الديمغرافية، وواقع الصحة والتعليم، ومؤشر البطالة والفقر.

**1-مؤشر التنمية البشرية:** أعلن تقرير التنمية لسنة 2012 والمعد من طرف منظمة الأمم المتحدة، على أن الجزائر قد حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، وأنها تعد من بين العشرة (10) بلدان ذات التنمية البشرية العالية.

**الوضعية الديمغرافية:** تتميز الوضعية الديمغرافية للجزائر بالزيادة المعتبر لعدد السكان من عشرية إلى أخرى، وهذا راجع إلى التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري، حيث تمثل فيها فئة الشباب أزيد من الثلثين، الأمر الذي يفسر ارتفاع مؤشر الخصوبة الكلي والذي بلغ 3,03 طفل لكل امرأة في سنة 2014. مليون نسمة في سنة 2014، حيث عرف في هذه السنة الأخيرة زيادة طبيعية بـ840.000 نسمة أي ما يعادل معدل نمو طبيعي 2,15% وهو ارتفاع معتبر مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ 2,07%، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية، بالرغم من ارتفاع حجم الوفيات.

**2- واقع الصحة في الجزائر:** للاطلاع على واقع الصحة في الجزائر، يجب دراسة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بصحة المواطنين ومن ضمنها مؤشر البقاء على

قيد الحياة والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على تحسن مستوى التنمية الصحية وفي هذا المجال فإن مؤشر احتمال البقاء على قيد الحياة قد تحسن بصورة جيدة، حيث أنه انتقل:

- بالنسبة للذكور من 66,3 سنة 1990 إلى 76,6 سنة 2014
- بالنسبة للإناث من 67,3 سنة 1990 إلى 77,8 سنة 2014

ويرجع هذا التحسن بالأساس إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وكذلك التطور الذي حدث في المجالات العلمية، والذي ساعد على اكتشاف وتشخيص عدة أمراض ومعالجتها قبل استفحالها، وفي هذا المجال، عملت الحكومة على تطبيق سياسة جديدة في مجال توزيع الأدوية، تهدف إلى تشجيع الأدوية المماثلة – أو الجنسية - كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الخريطة الصحية الجديدة ساهمت في تعزيز المنشآت القاعدية الصحية لجميع أنواعها وساعدت على تقريب الصحة من المواطنين..

**3- واقع التعليم في الجزائر:** لقد طبقت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال سياسة إلزامية ومجانية التعليم خاصة بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 06 و14 سنة دون تمييز بين الجنسين. وفي هذا الميدان نجد أن الاستراتيجية العامة للتعليم بأطوارها الأربعة: الابتدائي، المتوسط، والثانوي والجامعي، عمدت الحكومة إلى مضاعفة المنشآت القاعدية وتحسينها نظرا للتعداد المتزايد للمتمدرسين.

**- مؤشرات البطالة ومكافحة الفقر:**

أ- مؤشر البطالة: تواجه الحكومة الجزائرية مشكلة كبيرة متمثلة في ظاهرة البطالة، نتيجة النقائص المسجلة في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انطلقت

منذ العشرية الماضية، إذ أن هناك فجوة في سوق العمل الجزائري بين العرض والطلب، ومن بين أهم أسباب البطالة في الجزائر نجد:

– زيادة قوة العمل نتيجة الزيادة السكانية، حيث زاد عدد سكان الجزائر أكثر من أربعة أضعاف منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وأن الجزء الأكبر من سكانها يقترب من السن 35 سنة.

– تسريح العمال نتيجة عدة عوامل مؤثرة، أهمها تحول النظام الاقتصادي الجزائري من اقتصاد اشتراكي موجه إلى اقتصاد ليبرالي حر.

– يتمثل الجزء الأكبر من كتلة البطالة في فئة الشباب، الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة. ولذلك فهي في معظمها بطالة جامعيين وثانويين.

– ارتفاع نسبة ضمن العاطلين عن العمل.( شريط 2022 ص 2)

وحسب الديوان الوطني للإحصاء فإن نسبة البطالة قد بلغت سنة 2010 حدّ 16,1% لتنخفض سنة 2014 إلى 9,8% . (الديوان الوطني للإحصاء السكاني الخاص بسنة 2014)

**I- مؤشر سيادة القانون:** يجب القول: أن تجسيد الحكم الراشد يشترط، أساسا، سيادة القانون؛ وذلك ضمانا لتأمين حماية حقوق الإنسان؛ بكل معانيها، ومن ثم تحقيق مطلب مساواة المواطنين أمام القانون. الأمر الذي يتطلب اقامة مؤسسات، رسمية حكومية ومدنية، ضامنة لكل ذلك.( خليفة 2013-2014 ص 03) وهي المسألة التي نص عليها الدستور الجزائري، وخاصة دستور 1996.

إن حماية مبدأ سيادة القانون تتطلب استقلالية القضاء، وهذا حتى لا تتدخل السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان بعمل تشريعي للحد من استقلالية القضاء، وذلك لا يحق للسلطة التنفيذية التدخل في شؤون القضاء.

**1-مؤشر ضبط الفساد:** للعلم فإن هذا المؤشر قد أصدره البنك الدولي، ويتعلق بإدارة الحكم وقياس الإدراكات الحسية لمجموعة من المفاهيم المختلفة، كانتشار الفساد بين المسؤولين الرسميين، أي كعقبة في وجه الأعمال الاقتصادية والتجارية، ومدى إدراك وجود فساد في سلك الخدمة العمومية، ومدى تواتر تقديم أموال غير قانونية على الرسميين ورجال القضاء. ولقياس ضبط الفساد تم وضع هذه التقديرات بين: (2,5- و2,5+)، بحيث القيم العليا هي الأفضل، والجدول التالي يبين تقديرات الجزائر من خلال هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007.

**الجدول رقم 02:** مؤشر ضبط الفساد في الجزائر 2000-2007.( بلخير 2009)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 0,75 | - | -0,76 | -0,69 | -0,60 | -0,42 | -0,39 | -0,47 |

يتبين من تحليل نتائج القيم الموجودة في الجدول أعلاه أن نسبة التحكم في ضبط الفساد متغيرة من سنة إلى أخرى.

إلا أن تعليمة السيد رئيس الجمهورية رقم 03 لسنة 2009، والمتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد أعادت تنظيم صلاحيات هذه الهيئة وقصرها على الجانب الوقائي على المستوى الوطني والتعاون الدولي في هذا المجال، أما مكافحة الفساد فقد استحدث جهاز ثاني هو "الديوان الوطني المركزي لقمع الفساد". (حاجة 2013 ص492)

ولمعرفة الأسباب الرئيسية لظاهرة الفساد يقدم الجدول التالي:

الجدول (4) أسباب انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر

| السبب | النسبة المئوية % | الرتبة |
|---|---|---|
| غياب سيادة القانون والمساءلة والمحاسبة للمسؤولين | %16,8 | 3 |

| | | |
|---|---|---|
| ضعف عملية الرقابة | %31,2 | 2 |
| ضعف الإرادة السياسية لمحاربة الظاهرة | %38 | 1 |
| انتشار الفقر والبطالة | %10 | 4 |
| ضعف الوعي لدى المواطنين | %04 | 5 |
| المجموع | %100 | - |

المصدر: سارة بوسعيد، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحضير التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف 2013، ص 150

**ثالثا: عقبات تطبيق الحكم الراشد وآفاقه في الجزائر**

تبذل الجزائر جهودا معتبرة من أجل الوصول إلى مستوى عالي من ترشيد حكمها من خلال توفير الإمكانيات اللازمة وإيجاد الآليات المناسبة لتحقيق الحكم الراشد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن هذه المجهودات تواجهها عدة عقبات وصعوبات تتمثل أساسا في:

I-**العقبات المعترضة**:

1- عدم فعالية المؤسّسات الحكومية، وافتقادها للاستقلالية في التشريع.

2- عجز النظام السياسي عن التحكم في ظاهرة الفساد والحد من استفحالها.

3- الحالة الأمنية غير المستقرة، التي ميزت الوضع في الجزائر مدة طويلة نسبيا، تميز الوضع في الجزائر، الأمر الذي انعكس في العجز أثرت بشكل مباشر في توفير استقرار سياسي تام يساعد على بناء مؤسّسة قويّة تستجيب لمتطلبات المواطن والمجتمع.

4- عدم توفّر أفراد المجتمع المدني على ثقافة تنظيمية راقية تساعدهم على النشاط في إطار اجتماعي منظم يتماشى وحاجيات المجتمع والدولة، وليس التسلّط واستغلال النّفوذ من أجل تلبية مصالحهم الضيّقة.

5- اتساع مستوى دائرة الفقر وانتشار الأمّية؛ خاصة داخل الأوساط افريقية، وبالتالي يؤثر على مؤشر نوعية الحياة والمستوى المعيشي الكريم.

**الخاتمة:**

ما يمكن قوله في ختام دراستنا لموضوع مشكلة تطبيق الحكم الراشد في الجزائر هو أنّه لا يمكن القيام بتنمية حقيقية وشاملة ومتوازنة بدون تحقيق الأسس والمبادئ التي يستند عليها الحكم الرّاشد، باعتباره يهدف إلى تحقيق أربعة أبعاد رئيسية وهي: البعد السّياسي والمتمثل في إعطاء الشّرعية للسّلطات الحاكمة، والبعد الاقتصادي الذي يكمن في تحقيق الرّشادة الاقتصادية، والبعد الاجتماعي والذي يسعى لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، والبعد الإداري بأداء وظائفه الإدارية بصورة فعّالة وبطريقة شفّافة، ومحاربة الفساد بكل أنواعه.

فالجزائر تتبنى طريقة أو أسلوب الحكم الرّاشد سواء في تعاملها على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال اتباع مسارين:

– الأول يركز على التنمية وجملة المتغيرات المرتبطة بها من تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب تجسيد التّنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمغرافية من خلال تعزيز أطرها البنائية، كبناء دولة القانون والمؤسّسات، وتطبيق مبادئ الحكم الرّاشد واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك سيساهم لا محالة في تحقيق الاستقرار والتطوّر في جميع مجالات الحياة.

– الثاني يعمل على تحقيق الأمن الشّامل، الذي يأخذ في الحسبان على تحقيق أمن الفرد جنبا إلى جنب أمن الدولة، والذي يتّسع ليشمل الأمن الاقتصادي، البيئي والصّحي، الأمر الذي يحقق الرّفاه والازدهار ويضمن حق البقاء للدّولة والأفراد.

**الهوامش:**

1- قاسم نجاح، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسابية، ط 1، (الجزائر: جمعية التراث، 2003) ص ص 304-313.

2- Mohamed salih, « gouvernance, Information et domaine publique)
(AddisAbeba : comunision économique pour l'Afrique), 13 mai 2003, pp 9-1

3- خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة الفكر، العدد الثامن (د.س.ت)، ص 03.

4- ناصر جابر، السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 35.

5- محمد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية لتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص 06.

6- أسيا بلخير، إدارة الحكماتية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر أنموذجا، 2000-2007، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 21.

7- سليم بركان، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2018، ص 33.

8- عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية الرشيدة في الجزائر، ملتقى دولي حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، الواقع والرهانات، جامعة حسيبة بو بوعلي، الشلف 16-17 ديسمبر 2008، ص 02.

9- عبد الواحد العفوري، أوضاع إدارة الحكم الراشد في التنمية في اليمن، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، العدد 65، 2014، ص 123.

10- خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 06.

11- سليم بركات، مرجع سابق، ص 18.

12- الجريدة الرسمية، العدد 15، المطبعة الرسمية، 2006/03/12، ص

13- البنك الدولي، تقرير المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الراشد، 1996-2007، واشنطن (أنظر www.govindicators.org)

14- الأخضر عزي، عالم خلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية) مكتبة منظمة الشفافية الكويتية)، الكويت، 2005، ص 17.

15- لازيديموند، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، مجلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، العدد 3، جويلية 2005، ص 28.

16- Kaufman Akraay and mastruzi governance matter governance indicators for 1996-2007 world bank, 2008, p 07. wwwvindicators org.

17- ليلى بن عيسى، الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، 2013، ص ص 203-204.

18- أمينة فلاح، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشاد، جامعة منتوري، قسنطينة ص 58.

19- Daniel Kadfmonn et Edouard adohdah le governance dans le monde constat et implications pratiques presentations au colloque du conseil national économiques et social, le 03 fulter 2007 a Alger, p 18 voir le site suidan : www.worldbankorg.wbilbovernotice

أنظر الموقع الإلكتروني للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: والموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

20- أزروال يوسف، مرجع سابق، ص ص 101-100.

21- الجزائر بالأرقام 2014، الديوان الوطني للإحصاء.

22- حسن الأمين شريط، وضعية البطالة في الجزائر وأسبابها، على الرابط الإلكتروني: www.iepair.com/arab/p=2988 تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/جانفي/2022 على الساعة 20:30، ص 2.

23- الديوان الوطني للإحصاء السكاني الخاص سنة 2014.

24- حاج قوريف، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2014/6/5، ص 19.

25- بوزيد سائح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمعالجة الفساد و****الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

26- آسيا بلخير، الإدارة الحكماتية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر (أنموذجا)، مرجع سبق ذكره، 2009.

27- تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2014.

28- أمال قاسمي، دور القانون في الوقاية من الفساد ومكافحته، في تكريس قواعد الشفافية في مجال الصفقات العمومية، جامعة باجي مختار، عنابة (د.س.ن) ص 02.

29- عبد العالي حاجة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة خيضر، بسكرة، 2013، ص 492.

30- يوسف أزروال: الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد، مرجع سابق، ص 300.